متطلبات تطوير المجالس الزراعية الاستشارية فى بعض محافظات مصر

محمود إسماعيل عتمان ، هشام محمد محمد صالح

معهد بحوث الإرشاد الزراعى . مركز البحوث الزراعية – جيزة

استهدف البحث دراسة الموقف الحالى للمجالس الزراعية الاستشارية وتحديد متطلبات تطويرها فى بعض محافظات مصر من وجهه نظر المبحوثين، وتحديد الفروق بين متوسطات درجات موافقة المبحوثين على كل من المتطلبات الإدارية، والتنظيمية، والتشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية، وكذلك الفروق بين متوسطات الدرجات الكلية لموافقات المبحوثين على تلك المتطلبات وفقا لاختلاف المحافظات التى يتبعونها.

ولتحقيق أهداف البحث تم اختيار ثلاث محافظات هى: البحيرة، والشرقية، وسوهاج، ومنهم تم اختيار عينة عشوائية من المجالس الزراعية الاستشارية بلغ قوامها 22 مجلساً زراعياً، تمثل 50.0٪ من إجمالى عدد المجالس الزراعية فى المحافظات الثلاث، وبلغ عدد المبحوثين 152 عضواً، يمثلون قرابة 23٪ من إجمالى عدد أعضاء شاملة المجالس الزراعية الاستشارية بالمحافظات الثلاث.

وتم جمع البيانات ميدانياً بالمقابلة الشخصية باستخدام استمارة إستبيان خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر 2010. وقد استخدم فى عرض البيانات وتحليلها إحصائيا كل من التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط المرجح، والمتوسط النسبى، واختبار (ف) لمعنوية الفروق بين المتوسطات.

وتلخصت أهم النتائج فيما يلى:

1- أن هناك العديد من المشكلات التى تتسبب فى عرقلة وعدم اكتمال أداء المهام أو الواجبات أو الأنشطة الوظيفية للمجالس الزراعية الاستشارية بالشكل المطلوب كان من أهمها نقص مستلزمات الإنتاج الزراعى فى منافذ التوزيع، وضعف الموارد المالية، وعدم صرف بدل نقدى لأعضاء المجالس نظير حضور الاجتماعات الدورية، وعدم الاعتداد بالتوصيات المرفوعة من تلك المجالس، وضعف تدريب أعضائها إداريا.

2- أن الغالبية العظمى من المبحوثين بنسبة قدرها 92.1٪ لم يسبق لهم التدريب على أعمال ومهام وأنشطة المجالس الزراعية الاستشارية.

3- أن هناك العديد من أسباب عدم انتظام أعضاء المجالس الزراعية الاستشارية فى حضور اجتماعات المجالس كان من أهمها بدل الجلسات (5 جنيهات) غير مجزى وأحيانا لا يتم صرفه، ووقت الاجتماعات للأعضاء وانشغالهم بمصالحهم الشخصية، وعدم انتظام اجتماعات المجلس الشهرى وعدم إبلاغ سكرتير المجلس الأعضاء بمواعيدها.

4- أن معظم المبحوثين لم يطلعوا على قانون المجالس الزراعية الاستشارية رقم 30 لسنة 1944 بنسبة قدرها 94.5٪.

5- أن المستوى العام لإجمالى الموافقة على المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين كان مرتفعاً.

وكذلك المستوى العام للموافقة على كل من المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير تلك المجالس كان مرتفعاً أيضاً.

6- عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات درجات موافقة المبحوثين على كل من المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة.

7- عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات الدرجات الكلية لموافقات المبحوثين على المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة وفقا لاختلاف المحافظات التى يتبعونها.

المشكلة البحثية:

أشارت الأدبيات التاريخية إلى أن العمل الإرشادى الزراعى فى مصر مر بعدة مراحل من التطوروالتحديث وفقاً للأدوار والمهام المنوط بها هذا العمل فى كل مرحلة من تلك المراحل بداية من ظهور الخدمة الإرشادية الحكومية غير المباشرة فى عام 1910، مروراً بمحاولات إظهارها بصورة مباشرة فى عام 1944 بصدور قانون الإصلاح الزراعى القروى رقم 30 لسنة 1944 لتدعيم العمل الإرشادى إدارياً بتكوين مجلس زراعى إستشارى لكل مجموعة زراعية من بين اختصاصاته نشر إرشادات وزارة الزراعة ومعاونتها فى مكافحة الآفات (14 : ص 128).

وعلى الرغم من أن المجالس الزراعية الاستشارية، من المنظمات الإرشادية المعنية بالتنمية الزراعية والإرشادية، وإمكانية تحقيق التكيف مع سياسة الاقتصاد الحرالتى تتبناها مصر حالياً- إلاّ أنه لوحظ ميدانياً مايلى:

1. أن القانون رقم 30 الصادر فى عام 1944 المنظم لأعمال هذه المجالس يحتوى على20 مادة بقانون، جرى عليه أكثر من 13 تعديلاً خلال أعوام 1966، و1968، و1970، و1977، و1979، و1980، و1982، و1984، و1985، و1987، و1991، و1992 (1 : ص ص 17 -65) مما يشير إلى كثرة التعديلات فى هذا القانون وأن آخرها مر عليه قرابة عشرين عاما، وأنه لم يعد مناسباً للسياسة الزراعية الحالية، ولم يعد مناسباً للتعديلات الهيكلية والوظيفية التى حدثت لمعظم الجهات التى تتشكل منها المجالس الزراعية ومنها على سبيل المثال:

(أ) أصبحت الوحدات البيطرية إدارات بيطرية مستقلة، بعد أن كانت خاضعة لإشراف مفتشى الزراعة بالوحدات الزراعية، ثم تحولت لتفاتيش الزراعة ثم لإدارات زراعية.

(ب) انقسمت هندسة رى المركز إلى إدارتين منفصلتين عن بعضهما البعض فإحداهما للصرف والأخرى للرى، كما استحدثت إدارات ومشاريع لتطوير الرى فى معظم محافظات الدلتا.

(ج) ألغيت وظيفة الأخصائى الاجتماعى بالمركز كوظيفة بذاتها، وأصبح للشئون الإجتماعية إدارة مستقلة يتبعها وحدات للشئون الاجتماعية على مستوى المجالس المحلية القروية.

2. عدم انتظام انعقاد الاجتماعات الشهرية أو الطارئة المشتركة لأعضاء المجالس الزراعية الاستشارية، وفى حالة انعقادها ينخفض معدل حضور الأعضاء لاجتماعاتها.

3. أن حضور ممثلى البنك والرى والشئون الاجتماعية، أصبح غير مفيد لكونه حضوراً شكلياً فقط عن طريق مندوبين ليس لهم ثقل وظيفى حقيقى فى جهة العمل التى يمثلونها، مما يؤدى إلى الحد من إمكانية طرح المشاكل الميدانية على الأجهزة المعنية لإيجاد أنسب الحلول فى الوقت المناسب.
4. افتقار قدرة للتأثير على المزارعين، مما قد يشير إلى فشلها فى تحقيق رسالتها الإرشادية.
5. انقراض معظم مشروعات الإيضاح التى تقوم بها المجالس الزراعية، وأصبح الاتجار والتعامل مع الشركات الخاصة بمستلزمات الإنتاج الزراعى، هو النشاط الرئيسى لمعظم هذه المجالس.
6. ظهور حالات من الفساد الإدارى فى بعض المجالس الزراعية الاستشارية واتحاداتها، فى ضوء استمرار بعض الأعضاء فى شغل العضوية لفترات زمنية تصل إلى 30 سنة بالمخالفة للقانون.
7. انهيار بعض مبانى الوحدات الزراعية وتصدع معظمها، واختفاء حظائر طلائق الماشية، وحظائر إكثار السلالات الداجنة، وبيع حقول الوحدات الزراعية، وتدهور المناحل.....الخ.

وقد أثارت هذه الملاحظات وغيرها عدداً من التساؤلات البحثية حول هذه المجالس الزراعية الاستشارية منها مايلى: ما هو الموقف الحالى للمجالس الزراعية من حيث مشكلاتها وتدريب أعضائها وانتظامهم فى حضور جلساتها واطلاعهم على قانونها، وما هى المتطلبات التشريعية والتنظيمية والإدارية اللازمة لتطوير المجالس الزراعية الإستشارية.

ولما كانت المعلومات الحديثة تساعد الإدارة على تحليل وتقييم الموقف فى المنظمة أو المشروع من حيث القوة أو الضعف، وتساهم فى تمكين الإدارة من تطوير المنظمة وتحديد أهدافها ورسم خططها، وفى ضوء ندرة الدراسات التى أجريت على المجالس الزراعية الاستشارية رغم أهمية دورها فى التنمية الزراعية والريفية، فإن هذا البحث يسعى فى جوهره بطريقة علمية إلى تحديد متطلبات تطويرهذه المجالس لتعظيم دورها فى إستخدام الموارد البيئية المتاحة فى النطاق الجغرافى لعملها.

الإطار النظرى والإستعراض المرجعى:

تم إنشاء أول " وزارة للزراعة " بمصر فى نوفمبر سنة 1913، وكانت البدايات الأولى المبكرة لظهور أنشطة الإرشاد الزراعى فى مصر من خلال قسم الإرشاد الزراعى بوزارة الزراعة المصرية فى 24 أبريل 1936 من خلال محطة تجارب قسم البساتين بالقناطر الخيرية ، ومحطة تربية الدواجن بجزيرة الشعير (والمحطتين تابعتين لوزارة الزراعة)، إلى جانب الجمعية الزراعية الملكية ببهتيم ، ومصنع شركة مصر للكتان بالقيراطيين بالجيزة (5 : ص 7).

وقد صدر قانون الإصلاح الزراعى القروى رقم 30 لسنة 1944 (2: ص 4) بإنشاء مجالس زراعية الاستشارية تختص: بتقديم التقارير والملاحظات المقترحة لوزير الزراعة عن طريق تفتيش الزراعة بالمديرية (مديرية الزراعة حالياً)، والتوصية بمنح الامتيازات الجمركية لاستيراد آلات الصناعات الزراعية، واقتراح إنشاء المؤسسات الزراعية والصناعات المتصلة بها والاشتراك فى المعارض والاجتماعات الزراعية الاقتصادية وتشجيع إقامة الصوامع والثلاجات، ونشر إرشادات وزارة الزراعة ومعاونتها فى مكافحة الآفات وتنظيم محاضرات عامة لهذا الغرض، وإعلان الأسعار اليومية فى محيط قرى المجموعة الزراعية لأهم الحاصلات والمنتجات الزراعية والخضر والفاكهة وغيرها، وتخصيص مكان لعرض منتجات المجموعة الزراعية، ونشر أبسط الوسائل لإمساك الدفاتر الزراعية،

والدعوة إلى استعمال الموازين دون غيرها فى المعاملات التجارية، وإعداد وتوزيع جوائز على المتفوقين فى الزراعة وتربية الماشية والخيول والأغنام والدواجن ومنتجاتها وسائر الصناعات الزراعية وطرق حصاد وجني المحصولات الحقلية والبستانية، وإبداء الرأى فى أية مسألة يرى وزير الزراعة أخذ الرأى فيها، كما استهدف إنشاء مجموعات زراعية لكل دائرة ريفية تصل مساحتها 15 ألف فدان وينشأ لكل مجموعة زراعية مجلس زراعى بقرار من وزير الزراعة للعمل على النهوض بالإصلاح الزراعى ورفع مستوى الإنتاج وتنوعه، ونشر الصناعات الزراعية المحلية، والعناية بتربية الحيوان، وتقديم المعونة الفنية للجمعيات التعاونية الزراعية بهذه الدوائر، والمساعدة فى تطبيق مناهج التعليم الزراعى فى القرى تطبيقاً علمياً.

ولتحقيق هذه الأهداف إشتملت كل مجموعة زراعية مايلى (1 : ص ص 4 – 5):

1- حقلاً نموذجياً تتبع فى فلاحته واستغلاله أحدث الأساليب الفنية والعملية، وأنجح الطرق لمقاومة الآفات الزراعية.

2 – وحدة بيطرية تعتنى بالثروة الحيوانية والعمل على رعاية الحيوان وعلاجه من الأحداث العارضة وصيانته من الأمراض المعدية، وإرشاد الفلاح إلى أسهل الطرق للعناية بماشيته ودواجنه وتغذيتها على أحدث الأساليب الاقتصادية.

3 – مجلس زراعي يعين فيه الأعضاء بقرار من وزير الزراعة على ألاّ يزيد عددهم عن 15 عضواً، وعلى أن يراعى عند اختيارهم تمثيل نواحى نشاط الإنتاج الزراعى والثقافى والاقتصادى والمحلى، ويتشكل هذا المجلس من أعضاء بحكم وظائفهم بحيث لا يزيد عددهم عن الثلث وهم الطبيب البيطرى بالمركز أو بالوحدة البيطرية، والأخصائي الاجتماعى بالمركز، ومهندس رى المركز، ووكيل بنك التسليف الزراعى أو نائبه بالمركز، ومهندس الإرشاد الزراعى للمركز ويعمل سكرتيراً للمجلس بحكم وظيفته، ورؤساء الجمعيات التعاونية الزراعية بحيث لا يزيد عددهم على الثلث، وأعضاء من المزارعين المحليين. وهذا المجلس الزراعى الاستشارى هو محور ذلك البحث.

وقد ذكر عبد العال (10 : ص 36) تشتمل الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى المصرى على المستوى المركزى خمسة عشر إدارة من بينها إدارة المجالس الزراعية الاستشارية التى تقوم بالإشراف على أعمال المجالس الزراعية الاستشارية بالمحافظات والعمل على تطويرها وتنفيذ القرارات والتعليمات واللوائح الخاصة واستكمال تشكيلات المجالس على مستوى المراكز، كما أشار صالح (9: ص ص 38 – 39) إلى أنه مهام إدارة المجالس الزراعية الاستشارية لا تقتصر على القيام بالإشراف فقط بل والتنسيق بين مشروعاتها وعلى متابعة تنفيذ ما يتقرر من المشروعات الزراعية الإنتاجية الممولة من خلال ميزانياتها على المستوى المحلى ومراجعة حساباتها الختامية وتقييم أعمالها ومراقبة مواردها وموارد الاتحاد العام وتوجيه استخدام هذه الموارد الاستخدام الأمثل والعمل على أن تكون المجالس الزراعية الاستشارية هى القنوات الطبيعية لنقل مشاكل المزارعين وأرائهم إلى جهات الاختصاص بالوزارة أو الجهات الأخرى.

وقد عرف جهاز الإرشاد الزراعى (1: ص 3) المجالس الزراعية الاستشارية على أنها عبارة عن " مجموعة من البرامج الإرشادية التى يقوم بها الإرشاد الزراعى بهدف إكساب المزارعين الخبرات

والمهارات الفنية والعملية العالية معتمدا فى ذلك على المشاهدة الفعلية للمشروعات الزراعية والمشاركة والمشورة الحقيقية بين القادة الريفيين والعاملين بالإرشاد الزراعى تحقيقاً لزيادة الإنتاج والدخول وكذلك تحقيق الوفرة من الغذاء والكساء لتلبية احتياجات المجتمع المصرى ".

إلا أن هذا التعريف ليس دقيقاً من الناحية العلمية، ومن الناحية التطبيقية، فالمجالس الزراعية الاستشارية عبارة عن منظمات فرعية للتنظيم الإرشادي، وليست برامج.

كما ذكر الطنوبى نقلا عن روبرت ويلسون (4: ص 199) تعريف المجلس الزراعى الاستشاري على أنه " هيئة من مواطنين مسئولين يمثلون الهيئات والوكلاء والمصالح الهامة فى المنطقة، وهو مجلس مفتوح لكل فئة فى المنطقة على أساس التطوع وعدم الاستغلال أو التحيز ليمثل مصالح الريفيين محلياً أصدق تمثيل، وربما كان للمجلس لجان متخصصة من الفنيين تدلى برأيها فى برامج الإرشاد التى رؤى تنفيذها، وللمجلس عادة مكتب لمساعدة القادة المحليين وربما استعان بأخصائيين".

بناء على ما سبق يمكن تعريف المجالس الزراعية الاستشارية بأنها " تنظيمات اجتماعية فرعية داخل الإطار التنظيمى للإرشاد الزراعى الحكومى لمساعدة وإعداد الزراع وأفراد أسرهم للحياة الريفية ليصبحوا قادرين على التفكير والعمل والإنتاج بطريقة رشيدة، ووسيلتها فى ذلك التعليم الإرشادي الزراعى الذى يرتبط بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع. "

ويرى عمر(11: ص 40) أن الإرشاد الزراعى يمكنه أن يقوم بدوره الهام فى إشراك أفراد المجتمع فى شئون مجتمعهم وإيجاد نوع من الإدارة المحلية لأنشطته عن طريق المجالس الزراعية الاستشارية التى ينشئها ويشرف عليها.

ويستخلص كوكب (13: ص ص 86 – 87) أهمية المجالس الزراعية الاستشارية على المستوى الوطنى والإقليمى والمحلى فى تقديم خدمات هامة لكافة الزراع حلاً لمشكلاتهم، والنهوض بقدراتهم الإنتاجية مما يستوجب تنشيط أدوار هذه المجالس لتتواءم مع المتغيرات الجديدة عن طريق إعادة النظر فى تشكيل تلك المجالس على المستوى الوطنى والإقليمى والمحلى.

ولذلك يوضح سلام (8: ص 83) أنه يجب تنشيط دور المجالس الزراعية الاستشارية وعدم اقتصار مهامها على القيام بمشروعات إنتاجية، ودخولها فعلياً وبممارسة حقيقية فى عمليات تخطيط العمل الإرشادى على المستوى المحلى.

ويوصى فرج (12 : ص ص41 –42) بضرورة زيادة الجهود التى تبذلها الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى لتفعيل دور المجالس الزراعية الاستشارية فى دعم العمل الإرشادى الزراعى المصرى (8 : ص 83).

وقد أوصى زهران (6: ص 270) أنه يجب الاهتمام بدور المجالس الزراعية الاستشارية، ورفع يد وزارة الزراعة عن الاتحاد العام لهذه المجالس، وتوفير الدعم المالى لها. ويضيف سلطان (7: ص 41) أنه " إذا ماروعى فى تشكيل المجالس الزراعية الاستشارية إتباع الأسلوب الديموقراطى الصحيح فى اختيار وتمثيل الأعضاء من الزراع أو المهنيين، فإن ذلك ولاشك يكون له أبلغ الأثر فى

أداء هذه المؤسسات لأهدافها التى أسست من أجلها وفى مقدمتها الإسراع بتطوير المجتمعات الريفية التى تمثلها ".

مما سبق، يتضح أهمية تحديد متطلبات تطوير المجالس الزراعية الاستشارية تشريعياً، وتنظيمياً، وإدارياً حتى يمكنها أن تقوم بدور ملموس فى النهوض بالزراعة فى القرية المصرية، خاصة وأن الطنوبى (3: ص ص 52 – 56) أشار إلى " أنه لم تجر بعد دراسات علمية عن المجالس الزراعية الاستشارية بغرض استكشاف نواحى الضعف والقوة بها ".

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث فى أن نتائجه قد تلقى الضوء على نقطة رئيسية وهى متطلبات تطوير المجالس الزراعية الاستشارية والتى تمثل أحد الملامح الأساسية للتطوير المستهدف لمنظومة الإرشاد الزراعى فى إطار مواكبة التوجهات الحديثة فما يتعلق بكل من وظائفها وخصائصها وأدوارها وإطارها المؤسسى مع مقدمى خدمات الإرشاد الزراعى. إذ أصبح مفهوم التعددية فى تقديم الخدمات الإرشادية والزراعية الاستشارية من المفاهيم المقبولة على نطاق واسع فى إطار التطورات الاقتصادية والزراعية الحادثة مع الاعتراف بعدم قدرة الإرشاد الزراعى الحكومى على تقديم الخدمات الإرشادية الزراعية لكافة المزارعين بالجودة والكفاءة المناسبة فى الوقت الملائم، مما يتطلب إعادة النظر فى هيكلة المجالس الزراعية الاستشارية تشريعيا وتنظيميا وإداريا من وجهه نظر أعضاء المجالس أنفسهم بما يتوافق مع الظروف الحالية.

الأهداف البحثية:

فى ضوء المشكلة السابق عرضها، تم وضع الأهداف البحثية التالية:

1- دراسة الموقف الحالى للمجالس الزراعية الاستشارية من وجهه نظر المبحوثين من حيث: المشكلات التى تواجه المجالس الزراعية الاستشارية فى سعيها نحو تحقيق أهدافها، وتدريب المبحوثين على أعمال المجالس الاستشارية الزراعية، وأسباب عدم انتظام المبحوثين فى حضور اجتماعات المجلس الزراعى الاستشارى، وإطلاع المبحوثين على قانون المجالس الزراعية الاستشارية.
2- التعرف على المستوى العام لإجمالى الموافقة على المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين.
3- التعرف على مستوى الموافقة على المتطلبات الإدارية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين.
4- التعرف على مستوى الموافقة على المتطلبات التنظيمية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين.
5- التعرف على مستوى الموافقة على المتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين.

6- تحديد الفروق بين متوسطات درجات موافقة المبحوثين على كل من المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة.

7- تحديد الفروق بين متوسطات الدرجات الكلية لموافقات المبحوثين على المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة وفقا لاختلاف المحافظات التى يتبعونها.

الفروض البحثية:

لتحقيق الهدفين السادس والسابع تم صياغة الفرضين البحثين التاليين:

1- يوجد فروق معنوية بين متوسطات درجات موافقة المبحوثين على كل من المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة.

2- يوجد فروق معنوية بين متوسطات الدرجات الكلية لموافقات المبحوثين على المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة وفقا لاختلاف المحافظات التى يتبعونها.

هذا وقد تم وضع الفرضين الإحصائين المقابلين فى صورتها الصفرية لاختبار الفرضين البحثين.

التعريفات الإجرائية:

1- **متطلبات تطوير المجالس الزراعية الاستشارية:** هى الشروط الضرورية التى إن توافرت للمجالس الزراعية الاستشارية، أصبحت قادرة على أداء دورها بصورة أفضل وتشتمل على متطلبات تشريعية، وتنظيمية، وإدارية.

2- **المتطلبات التشريعية:** هى مجموع الدرجات التى يحصل عليها المبحوث نظير استجاباته للعبارات المتعلقة بتنقية القانون الحالى رقم 30 لسنة 1944 من القرارات غير الفاعلة وغير المتوافقة مع القوانين الزراعية المعمول بها حاليا، وإعادة هيكلة المجالس الزراعية لخدمة المزارعين، وتمثيل جميع أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية الزراعية من خلال الانتخاب الحر المباشر، وإدخال الخدمات الاستشارية الزراعية مدفوعة الأجر، وإدخال الخدمات الإرشادية التعاقدية، وزيادة المقابل النقدى للأعضاء، والسماح للمجالس باستئجار مبانى من وزارة الزراعة، واعتبار المجلس الزراعى أحد روافد العمل الزراعى المتخصص للبورصة الزراعية مع استمرار تبعيته للإرشاد الزراعى.

3- **المتطلبات التنظيمية:** هى مجموع الدرجات التى يحصل عليها المبحوث نظير استجاباته للعبارات المتعلقة بالاستفادة من اللامركزية لتعظيم أداء إدارة المجالس، وتمكين العاملين الإرشاديين الميدانيين من القيام بأدوار فنية على درجة عالية من التخصص، واستحداث إدارة للمعلومات بالتنظيم الإرشادي لرفع مشكلات المجالس إلى جهات البحث العلمى، وتغيير ثقافة المجالس الزراعية الحالية، وقصر مدة دورة المجلس على خمس سنوات فقط، ومشاركة الجمعيات التعاونية الزراعية و الشركات الزراعية المعتمدة فى تمويل أنشطة المجلس الزراعى.

4- **المتطلبات الإدارية:** هى مجموع الدرجات التى يحصل عليها المبحوث نظير استجاباته للعبارات المتعلقة بالتدريب الادارى المتميز للأعضاء بالمجالس الزراعية، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى

فى المواعيد المناسبة بمنافذ المجالس، وتحسين ظروف وبيئة عمل المجالس الزراعية، وتوحيد صور وأشكال المطبوعات المستخدمة بالمجالس الزراعية، والتعاقد مع عمال وخفراء، وإيجاد آلية للتنسيق الحقيقى بين المجالس والجهات الممثلة فى عضويتها، وإيجاد نظام جديد للاتصال لنقل البيانات والمعلومات بين المجالس واتحاداتها على كافة المستويات، واختيار أعضاء اللجان الفرعية بالمجالس الزراعية بالانتخاب الحر المباشر، وزيادة اهتمام الإعلام الزراعى بالمجالس الزراعية، وتفويض المجلس فى التعاقدات مع الزراع لتوفير مستلزمات الإنتاج وتسويق منتجاتهم.

الطريقة البحثية:

منطقة البحث:

أجرى البحث فى ثلاث محافظات هى البحيرة، والشرقية، وسوهاج وذلك لتواجد أكبر عدد من المجالس الزراعية الاستشارية بها على مستوى المحافظة (بيانات غير منشورة الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى 2010).

شاملة البحث وعينته:

ضمت شاملة البحث جميع أعضاء المجالس الزراعية الاستشارية فى المحافظات الثلاث والذين يبلغ عددهم (44) مجلساً موزعين على المحافظات كالتالي: محافظة البحيرة (15) مجلساً، ومحافظة الشرقية (18) مجلساً، ومحافظة سوهاج (11) مجلساً، والذى يبلغ عدد الأعضاء بها (352) عضواً يمثلون أعضاء هيئة المكتب البالغ عددهم (8) أعضاء بكل مجلس بالمحافظات الثلاث والذى يضم: (رئيس المجلس الزراعى، ووكيل رئيس المجلس، وأمين صندوق المجلس، وسكرتير المجلس)، وكذلك الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم وهم: (مدير إدارة الطب البيطرى، مدير بنك التنمية الزراعى، مدير إدارة الشئون الاجتماعية، مهندس الرى). ثم تم اختيار عينة عشوائية تمثل 50٪ من إجمالى عدد المجالس الزراعية الاستشارية فى محافظات الثلاث فبلغ عددها (22) مجلسا موزعين على المحافظات كالتالي: محافظة البحيرة (7) مجالس، ومحافظة الشرقية (9) مجالس، ومحافظة سوهاج (6) مجالس، وبلغ عدد المبحوثين أعضاء هيئة مكتب بها والأعضاء المعينون بحكم وظائفهم فيها (176) مبحوثا، ونظرا للظروف المهنية والصحية للمبحوثين أثناء فترة جمع البيانات، فقد تم جمع البيانات من المبحوثين الذى بلغ عددهم (152) مبحوثا بنسبة (43.2٪)، لذا استقر عدد أفراد عينة المبحوثين على ذلك العدد، وتوزع عدد المبحوثين على المحافظات كالتالي: محافظة البحيرة (55) مبحوثا بنسبة (36.2 ٪)، ومحافظة الشرقية (63) مبحوثاً بنسبة (41.4٪)، ومحافظة سوهاج (34) مبحوثا بنسبة (22.4 ٪) من إجمالى العينة المدروسة.

إعداد استمارة الاستبيان والمعالجة الكمية والتحليل الاحصائى للبيانات:

تم إعداد استمارة استبيان تضمنت ثلاثة أجزاء وهى: الجزء الأول يتناول أسئلة مفتوحة متعلقة بالمشكلات التى تواجه المجالس الزراعية الاستشارية فى سعيها نحو تحقيق أهدافها، وأسباب عدم انتظام أعضاء المجالس الزراعية الاستشارية فى حضور اجتماعات المجلس. والجزء الثانى يتناول أسئلة مغلقة تختص بتدريب المبحوثين على أعمال المجالس الزراعية الاستشارية، واطلاع المبحوثين على قانون المجالس الزراعية الاستشارية بحيث يجيب كل مبحوث بنعم أو لا. والجزء الثالث تضمن 8

بنود لقياس المتطلبات التشريعية، و7 بنود لقياس المتطلبات التنظيمية، و 10 بنود لقياس المتطلبات الإدارية بحيث يجيب المبحوث على كل بند من البنود على متصل من ثلاث فئات: موافق تماما، موافق لحد ما، وغير موافق أعطيت القيم الدرجية التالية 1،2،3 على الترتيب، وبذلك تراوحت الحدود الدنيا والعليا لموافقة المبحوث على تلك المتطلبات بين 8 – 24 درجة للمتطلبات التشريعية، و 7 – 21 درجة للمتطلبات التنظيمية، و 10 – 30 درجة للمتطلبات الإدارية، و 25 – 75 لإجمالى المتطلبات. وقد تم تقسيم المستويات لكل متطلب على حده وإجمالى المتطلبات على النحو التالى:

بنود المتطلبات / المستوى	متطلب من 8 (بنود)	متطلب من 7 (بنود)	متطلب من 10 (بنود)	إجمالى المتطلبات 25 (بند)
منخفض	8 – أقل من 13.33	7 – أقل من 11.67	10 – أقل من 16.67	25 – أقل من 41.67
متوسط	من 13.33 – أقل من 18.7	من 11.67 – أقل من 16.34	من 16.67 – أقل من 23.34	من 41.67 – أقل من 58.34
مرتفع	من 18.7 – 24	من 16.34 – 21	من 23.34 – 30	من 58.34 – 75

ومن واقع الدرجات التى حصل عليها كل مبحوث فى كل من المتطلبات المدروسة تم حساب متوسطات درجات الموافقة على تلك المتطلبات لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية ، ثم تم استخراج المتوسط النسبى للموافقة على متطلبات تطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة باستخدام المعادلة التالية: المتوسط النسبى للموافقة على متطلبات تطوير المجالس الزراعية الاستشارية =

$$\frac{\text{متوسط درجة بنود الموافقة على متطلبات تطوير المجالس الزراعية الاستشارية المستخدمة}}{\text{الدرجة العليا لفئة القياس المستخدم} \times \text{عدد البنود المستخدمة فى القياس}} \times 100$$

حيث الدرجة العليا لفئة القياس المستخدم = 3

وقد استخدم فى عرض البيانات وتحليلها إحصائيا كل من التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط المرجح، والمتوسط النسبى، واختبار (ف) لمعنوية الفروق بين المتوسطات.

جمع البيانات:

بعد صياغة الأسئلة والعبارات الواردة باستمارة الاستبيان تم عمل اختبار مبدئى لاستمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية لـ 42 مبحوثا من أعضاء المجالس الزراعية الاستشارية بواقع مجلسين بكل من المحافظات المدروسة واللذين تم استبعادهم عند سحب عينة البحث، وبناء على الاختبار الميدانى ثم تم إجراء التعديلات اللازمة لتصبح استمارة الاستبيان فى صورتها النهائية وتحقق الغرض الذى أعدت من اجله، وتم جمع بيانات البحث بالمقابلة الشخصية خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر من عام 2010م.

النتائج ومناقشتها

أولا: دراسة الموقف الحالى للمجالس الزراعية الاستشارية من حيث:

1 – المشكلات التى تواجه المجالس الزراعية الاستشارية فى سعيها نحو تحقيق أهدافها من وجهه نظر المبحوثين.

أظهرت النتائج (جدول رقم 1) أن هناك العديد من المشكلات التى يرى المبحوثين، أنها تتسبب فى عرقلة أوبطء أو عدم اكتمال أداء المهام أو الواجبات أو الأنشطة الوظيفية للمجالس الزراعية الإستشارية بالشكل المطلوب.

وجاء فى مقدمتها ما يلى: نقص مستلزمات الإنتاج الزراعى (أسمدة / مبيدات / تقاوى / ماكينات / أعلاف .....إلخ) بمنافذ البيع (المعارض) الخاصة بالمجالس الزراعية، وارتفاع أسعارها بالمقارنة بالقطاع الخاص بنسبة تكرار قدرها 21.8٪ من اجمالى التكرارات، وضعف الموارد المالية للمجالس الزراعية الاستشارية لتنفيذ أنشطتها المختلفة بنسبة تكرار قدرها 16.7٪ من اجمالى التكرارات، وقلة أو عدم صرف البدل النقدى لأعضاء المجالس الزراعية الاستشارية لحضور الاجتماعات مما يؤدى إلى عدم التزام الأعضاء فى حضور جلساتها واجتماعاتها بنسبة تكرار قدرها 9.1٪ من اجمالى التكرارات، والتوصيات المرفوعة للجهات ذات العلاقة بالمجالس الزراعية لا يعتد بها لكونها مجالس استشارية بنسبة تكرار قدرها 8.1 ٪ من اجمالى التكرارات، ونقص الدورات التدريبية المنفذة لأعضاء المجالس الزراعية الاستشارية بنسبة تكرار قدرها 6.3٪ من اجمالى التكرارات، وعدم وجود مقر أو مخازن خاصة بالمجالس الزراعية الاستشارية لمزاولة أنشطتها الإرشادية بنسبة تكرار قدرها 6.1٪ من اجمالى التكرارات، و عدم استجابة وجدية الأعضاء بحكم وظائفهم عن دعوتهم لحضور الاجتماعات وبالتالى عدم قدرة المجالس على حل مشاكل الزراع ومنها نقص مياه الرى فى نهايات الترع على سبيل المثال بنسبة تكرار قدرها 5.6٪ من اجمالى التكرارات.

وتشير تكرارات المشكلات المعروضة بصفة عامة من وجهه نظر المبحوثين إلى:

أ- أن هناك مشكلة تواجه المجالس الزراعية الاستشارية تختص بنقص مستلزمات الإنتاج الزراعى الموصى بها إرشاديا مما يتطلب توفيرها بما يلبى احتياجات الزراع عبر منافذها أو معارضها، هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار تلك المستلزمات مقارنة بأسعار القطاع الخاص. مما يتطلب دعم وزارة الزراعة لأسعار تلك المستلزمات بما يتيح للمجالس بيعها بأسعار مناسبة لأعضائها.

ب- أن هناك مشكلات اقتصادية تواجه المجالس الزراعية الاستشارية تتبلور فى ضعف السيولة النقدية لتحويل الجزء الأكبر من الموارد النقدية إلى اتحادات المجالس بالمحافظة أو مركزيا بالقاهرة بما يحد من توفير الإعتمادات المالية لتمويل المشروعات وصرف البدلات النقدية لأعضائها، مما يتطلب إعادة النظر فى القرارات الاقتصادية المنظمة للعمل بما يسمح بإبقاء الموارد المالية بكل مجلس استشاري زراعى لصرف على أنشطته المختلفة لامركزيا دون

الرجوع إلى الجهات الأعلى للصرف مع الحفاظ على قواعد الرقابة والمتابعة المرنة بالقدر الذى يتيح حرية قيام المجلس الزراعى الاستشارى بتلبية احتياجات أعضائه.

ت- أن هناك مشكلات أدارية تواجه المجالس الزراعية الاستشارية تتعلق بعدم التزام الأعضاء بالحضور فى الجلسات مما اضعف التعاون والتنسيق بين الأعضاء وبعضهم البعض هذا من جانب، مع إحساسهم أن القرارات المتخذة من خلالهم ليس لها الصدى الكافى عند الجهات الأعلى ذات العلاقة بهم، وتدخل الإدارة الزراعية فى توجيه شئون المجلس.

2 - تدريب المبحوثين على أعمال المجالس الزراعية الاستشارية:

أشارت النتائج (جدول رقم 2) إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثين بنسبة قدرها 92.1٪ من عدد المبحوثين لم يسبق لهم التدريب على أعمال ومهام وأنشطة المجالس الاستشارية الزراعية، وأن أقل من عشر المبحوثين بنسبة قدرها 8 ٪ فقط من أعضاء هذه المجالس سبق تدريبهم على أعمال هذه المجالس وإدارتها إما من خلال متابعى المجالس، أو من خلال إجتماعات مع المسئولين عن هذه المجالس مركزيا. ويتضح مما سبق أن القصور الواضح فى التدريب الممنهج لأعضاء المجالس الزراعية الاستشارية على إعمال المجلس سواء إدارياً ومالياً نظريا أو عمليا، قد يكون سبباً من أسباب تدهور هذه المجالس وعدم قيامها باختصاصاتها على النحو المطلوب منها. مما يستلزم إعداد وتنفيذ برامج تدريبية لأعضاء المجالس الاستشارية بما يسمح بتنمية قدراتهم بتطوير المجالس الزراعية الاستشارية (تنظيميا – أداريا) لأداء خدمة أفضل بالإضافة إلى تنمية المهارات الإدارية والسلوكية فى التعامل مع الآخرين والمهارات الاجتماعية.

3- أسباب عدم انتظام المبحوثين فى حضور اجتماعات المجلس الزراعى الاستشارى:

أبرزت النتائج (جدول رقم 3) أن أهم أسباب عدم انتظام أعضاء المجالس الزراعية الاستشارية فى حضور اجتماعات هذه المجالس كانت: بدل الجلسات (5 جنيهات) غير مجزى، وأحياناً لا يتم صرفه بنسبة تكرار قدرها 32.8 ٪ من اجمالى التكرارات، ووقت الاجتماعات غير مناسب للأعضاء وانشغالهم بمصالحهم الخاصة بنسبة تكرار قدرها 19.4 ٪ من اجمالى التكرارات، وعدم انتظام اجتماعات المجلس الشهرية، وعدم إبلاغ سكرتير المجلس الأعضاء بمواعيدها بنسبة تكرار قدرها 9.2٪ من اجمالى التكرارات، وإحساس بعض الأعضاء بعدم أهمية المجلس الزراعى الاستشارى حيث لا يعتد بقراراته وتوصياته بنسبة تكرار قدرها 8.8 ٪ من اجمالى التكرارات، وعدم تدريب الأعضاء بأهمية ودور واختصاصات المجلس الزراعى بنسبة تكرار قدرها 7.8 ٪ من اجمالى التكرارات. وتشير تلك النتائج إلى أن المبحوثين يعانون من العديد من الأسباب التى تحد من انتظامهم فى حضورهم اجتماعات المجلس، مما يتطلب رفع بدل الاجتماعات لأعضاء مجلس الزراعى الاستشارى، وعقد ندوات لتوعية بأنشطة الزراعية المختلفة للمجالس الزراعية الاستشارية، وأن يكون قرارات المجلس الزراعى الاستشارى نابعة من سلطاته وليس تنفيذا لقرارات من جهات أعلى.

4- إطلاع المبحوثين على قانون المجالس الزراعية الاستشارية:

أوضحت النتائج (جدول رقم 4) أن معظم المبحوثين لم يطلعوا على قانون المجالس الزراعية الاستشارية رقم 30 لسنة 1944 (94.5٪)، وأن قدرا قليلا من المبحوثين (8٪) اطلعوا

على هذا القانون. ويتضح من النتيجة السابقة أن عدم اطلاع الأعضاء على القانون المنظم لأعمال واختصاصات المجالس، وربما ينعكس ذلك بالسلب على إدارة وتنظيم أعمال وأنشطة ومهام وواجبات ووظائف المبحوثين مما يتطلب تنظيم برامج تدريبية عن قانون المجالس الزراعية الاستشارية مع توفير النشرات والمطبوعات والملصقات عن الأنشطة المختلفة للمجالس الزراعية الاستشارية.

ثانياً: المستوى العام لإجمالى الموافقة على المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين:

بينت النتائج (جدول رقم 5) أن المستوى العام لإجمالى الموافقة على المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين كان مرتفعاً، وبمتوسط عام قدره 64.34 درجة وبما يعادل متوسط نسبى قدره 85.79٪.

كما أفادت النتائج بنفس الجدول أن المستوى العام لإجمالى الموافقة على المتطلبات الإدارية، والتنظيمية، والتشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين كان مرتفعاً فى رأى أكثر من أربع أخماس المبحوثين (86.8٪) بمتوسط قدره 65.9 درجة، وبما يعادل متوسط نسبى قدره 87.87٪، ومتوسطاً فى رأى أكثر من عشر المبحوثين (12.5٪) بمتوسط قدره 55.9 درجة، وبما يعادل متوسط نسبى قدره 73.6٪، ومنخفضاً فى رأى نسبة ضئيلة من المبحوثين (0.7٪) بمتوسط قدره 32 درجة، وبما يعادل متوسط نسبى قدره 42.7٪.

وتشير النتائج السابقة إلى أن المبحوثين يقرون بالموافقة على ضرورة تطوير المجالس الزراعية الاستشارية من خلال المتطلبات الإدارية، والتنظيمية، والتشريعية لزيادة فعالية أعمال ومهام المجالس الزراعية الاستشارية. ومن هنا فقد تطلب الأمر التعرف على درجة اتساق مستوى تلك الموافقة مع كل نوع من المتطلبات كل على حده.

ثالثا: مستوى الموافقة على المتطلبات الإدارية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين:

أبرزت النتائج (جدول رقم 5) أن المستوى العام للموافقة على المتطلبات الإدارية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين كان مرتفعاً بمتوسط قدره 26.8 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 89.3٪.

وقد جاء على رأس قائمة بنود الموافقة على المتطلبات الإدارية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين (جدول رقم 6) ما يلى: تدريب أعضاء المجالس الزراعية على أعمال وإدارة الجودة فى المجالس الزراعية بمتوسط قدره 2.8 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 93.3٪، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى فى معارض/ منافذ المجالس الزراعية فى المواعيد المناسبة وبضمان الشركات الموردة بمتوسط قدره 2.78 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 92.7٪، وتحسين ظروف وبيئة عمل المجالس الزراعية (مقر مستقل للاجتماعات – قاعات للتدريب والاجتماعات مجهزة بأجهزة لعرض البيانات – تليفون/ فاكس خاص بالمجلس.الخ) بمتوسط قدره 2.75 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 91.7٪.

بينما كانت أقل بنود الموافقة على المتطلبات الإدارية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين ما يلى: تغيير الآلية الحالية فى اختيار أعضاء اللجان الفرعية بالمجالس الزراعية الاستشارية لتكون بالانتخاب الحر المباشر، على أن يتضمن ذلك تحفيز الأعضاء بالشكل المناسب لتشجيع عملية الترشح بمتوسط قدره 2.57 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 85.7٪، والتعاقد مع عمال وخفراء خاصين بالمجالس الزراعية على حساب أرباح المشروعات الخاصة بالمجالس بمتوسط قدره 2.47 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 82.3٪ بما يفيد ارتفاع درجة تلك المتوسطات.

بناء على النتائج السابقة يتضح أن هناك موافقة عالية بأهمية المتطلبات الإدارية كأساس لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية مما يستلزم:

أ – ضرورة كبيرة لإعادة تدريب الأعضاء على ممارسة إدارة الجودة فى كافة أعمال ومهام المجالس الاستشارية الزراعية.

ب– العمل على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى فى معارض/ منافذ المجالس الزراعية الاستشارية فى المواعيد المناسبة.

ج – ضرورة تحسين ظروف وبيئة عمل المجالس الزراعية بما يمكنها من أداء خدمة أفضل.

د – إيجاد آلية جديدة لاختيار أعضاء اللجان الفرعية بالمجالس الزراعية الاستشارية على أن تكون بالانتخاب الحر المباشر.

رابعا: مستوى الموافقة على المتطلبات التنظيمية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين:

أظهرت النتائج (جدول رقم 5) أن المستوى العام للموافقة على المتطلبات التنظيمية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين كان مرتفعاً بمتوسط قدره 17.96 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 85.5٪.

وقد جاء على رأس قائمة بنود الموافقة على المتطلبات التنظيمية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين (جدول رقم 6) ما يلى: استحداث إدارة للمعلومات بالتنظيم الإرشادي تكون من بين مهامها تجميع المشكلات التى تواجه المجالس الزراعية وتوصيلها لأجهزة البحث العلمى والجامعات لإيجاد الحلول المناسبة والسريعة لها بمتوسط قدره 2.69 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 89.7٪، وتمكين العاملين الإرشاديين الميدانيين من القيام بأدوار فنية على درجة أعلى من التخصص داخل المجالس من خلال التدريب بمتوسط قدره 2.65 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 88.3٪، وتغيير ثقافة المجالس الزراعية الحالية(كمنظمة إرشادية) وخاصة بين كبار العاملين بها حاليا بمتوسط قدره 2.60 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 86.7٪.

بينما جاء أقل بنود الموافقة على المتطلبات الإدارية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين ما يلى: قصر مدة دورة المجلس إلى خمس سنوات بمتوسط قدره 2.47 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 82.3٪، والابتعاد عن المركزية فى إدارة هذه المجالس

بمتوسط قدره 2.46 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 82.0٪ بما يشير إلى أنها متوسطات عالية أيضا.

بناء على النتائج السابقة يتضح أن هناك اتفاق عالى على أهمية المتطلبات التنظيمية كأساس لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية مما يستلزم:

أ – العمل على إنشاء إدارة للمعلومات بالتنظيم الإرشادى تكون من بين مهامها تجميع المشكلات المعوقة للعمل بالمجالس الزراعية الاستشارية وإيجاد الحلول المناسبة من خلال المراكز البحثية والجامعات.

ب – الاهتمام بالتدريب الفنى المتخصص للعاملين الإرشاديين للمساعدة فى أعمال ومهام المجالس الزراعية الاستشارية.

ج – تنظيم برامج تدريبية للعمل على تغيير أسلوب العمل المجالس الزراعية الاستشارية خاصة لدى كبار الأعضاء بالمجلس.

د – استخدام مبدأ اللامركزية فى إدارة المجالس الزراعية الاستشارية مع قصر مدة المجلس إلى خمس سنوات فقط لإتاحة الفرصة لتكوين كوادر إدارية جديدة بأفكار مستنيرة لإدارة المجالس الزراعية الاستشارية.

خامسا: مستوى الموافقة على المتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين:

بينت النتائج (جدول رقم 5) أن المستوى العام للموافقة على المتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين كان مرتفعاً بمتوسط قدره 19.6 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 81.7٪.

وقد جاء على رأس قائمة بنود الموافقة على المتطلبات التنظيمية لتطوير المجالس الاستشارية الزراعية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين (جدول رقم 6) ما يلى: التوسع فى إدخال الخدمات الزراعية مدفوعة الأجر من خلال معارض المجالس الزراعي (بيع التقاوى والمبيدات والعسل والكتاكيت..... وخلافه) بمتوسط قدره 2.52 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 84.0٪، ومضاعفة المقابل النقدى للأعضاء مقابل حضور جلسات المجالس واتحاداتها بمتوسط قدره 2.51 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 83.7٪، وإدخال الخدمات الإرشادية التعاقدية بشكل تدريجى من خلال المجالس الزراعية بمتوسط قدره 2.50 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 83.3٪.

بينما جاء أقل بنود الموافقة على المتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الاستشارية الزراعية المدروسة من وجهه نظر المبحوثين ما يلى: تنقية القانون الحالى رقم 30 لسنة 1944 من القرارات غير الفاعلة وغير الملائمة للقوانين الزراعية والصناعية والتجارية والتعليمية الجديدة بمتوسط قدره 2.49 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 80.0٪، والسماح للمجالس باستئجار مبانى من وزارة الزراعة كمخازن أو معارض لأنشطتها بمتوسط قدره 2.49 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 80.0٪، واعتبار المجلس الزراعى أحد روافد العمل الزراعى المتخصص للبورصة الزراعية، أو اعتباره عضواً

فاعلاً بها مع استمرار تبعيته للإرشاد الزراعى بمتوسط قدره 2.34 درجة بما يعادل متوسط نسبى قدره 78.0٪ بما يشير إلى أن درجة الموافقة على تلك البنود كان عاليا أيضا رغم أنها فى ذيل القائمة.

بناء على النتائج السابقة يتضح أن هناك وعى واقتناع عالى بأهمية المتطلبات التشريعية كأساس لتطوير المجالس الاستشارية الزراعية مما يستلزم:

أ – ضرورة التوسع فى إدخال خدمات زراعية مدفوعة الأجر على أن تكون بشكل تدريجى يتفق مع الإمكانات المادية لأعضاء المجالس الاستشارية الزراعية بما يمكن من زيادة الموارد المادية للمجلس وإتاحة فرصة مضاعفة المقابل النقدى لحضور الاجتماعات للأعضاء.

ب – إحداث تعديلات ضرورية وجوهرية لقانون الحالى لكى يلائم التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية وعلى سبيل المثال إمكانية استئجار المبانى كمنافذ ومخازن لإتمام أنشطتها المختلفة، والمشاركة فى البورصة، وتبعيتها للإرشاد الزراعى.

سادسا: الفروق بين متوسطات درجات موافقة المبحوثين على كل من المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة:

لاختبار صحة الفرض البحثى الأول تم صياغة الفرض الاحصائى التالى " لا توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات موافقة المبحوثين على كل من المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة ".

وللتحقق من مدى صحة الفرض الاحصائى، فقد تم حساب المتوسط الحسابى لإجمالى درجة موافقة المبحوثين على كل من المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية المدروسة لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية كل على حده (جدول رقم 5).

ولاختبار معنوية الفروق بين هذه المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين وحساب قيمة " ف "، واتضح من (جدول رقم 7) أن قيمة " ف " المحسوبة لكل من المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية المدروسة كانت 0.721، و 0.922، و 0.802 على الترتيب وهى أقل من قيمتها الجدولية، مما يعنى أن الفروق بين هذه المتوسطات غير معنوية، وبناءا على هذه النتيجة لا يمكن رفض هذا الفرض الاحصائى " لا توجد فروق معنوية بين متوسطات درجات موافقة المبحوثين على كل من المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة ".

وتشير تلك النتائج أن هناك درجات موافقة جماعية موحدة تقريبا من وجهه نظر المبحوثين على ضرورة تنفيذ تلك المتطلبات دون تمايز بينها سواء أكانت إدارية أو تنظيمية أو تشريعية.

سابعا: الفروق بين متوسطات الدرجات الكلية لموافقات المبحوثين على المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة وفقا لاختلاف المحافظات التى يتبعونها:

لاختبار صحة الفرض البحثى الثانى تم صياغة الفرض الاحصائى التالى " لا توجد فروق معنوية بين متوسطات الدرجات الكلية لموافقات المبحوثين على المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة وفقا لاختلاف المحافظات التى يتبعونها ".

وللتحقق من مدى صحة الفرض الاحصائى، فقد تم حساب المتوسط الحسابى لإجمالى درجة موافقة المبحوثين بكل محافظة على حده على المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية المدروسة جميعا.

ولاختبار معنوية الفروق بين هذه المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين وحساب قيمة " ف "، واتضح من (جدول رقم 8) أن قيمة " ف " المحسوبة لمتوسطات إجمالى درجات المتطلبات المدروسة كانت 0.931 وهى أقل من قيمتها الجدولية، مما يعنى أن الفروق بين إجمالى هذه المتوسطات غير معنوية، وبناءا على هذه النتيجة لا يمكن رفض هذا الفرض الاحصائى " لا توجد فروق معنوية بين متوسطات الدرجات الكلية لموافقات المبحوثين على المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة وفقا لاختلاف المحافظات التى يتبعونها ". وتشير تلك النتائج إلى إجماع المبحوثين على اختلاف محافظاتهم على ضرورة تطبيق تلك المتطلبات.

جدول رقم 1 . المشكلات التى تواجه المجالس الزراعية الاستشارية فى سعيها نحو تحقيق أهدافها من وجهة نظر المبحوثين

م	المشكلات	تكرار	٪
1	نقص مستلزمات الإنتاج الزراعى (أسمدة / مبيدات / تقاوى / ماكينات / أعلاف .....إلخ) بمنافذ البيع (المعارض) الخاصة بالمجالس الزراعية ، وارتفاع أسعارها بالمقارنة بالقطاع الخاص.	86	21.8
2	ضعف الموارد المالية للمجالس الزراعية لتنفيذ أنشطتها المختلفة.	66	16.7
3	قلة أو عدم صرف بدل نقدى لحضور الاجتماعات لأعضاء المجالس الزراعية ، مما يؤدى إلى عدم التزام الأعضاء فى حضور جلساتها واجتماعاتها .	36	9.1
4	التوصيات المرفوعة للجهات ذات العلاقة بالمجالس الزراعية لا يعتد بها لكونها مجالس استشارية.	32	8.1
5	نقص الدورات التدريبية المنفذة لأعضاء المجالس الزراعية الاستشارية .	25	6.3
6	عدم وجود مقر أو مخازن خاصة بالمجالس الزراعية الاستشارية لمزاولة أنشطتها الإرشادية.	24	6.1
7	عدم استجابة وجدية الأعضاء بحكم وظائفهم عن دعوتهم لحضور الاجتماعات وبالتالى عدم قدرة المجالس على حل مشاكل الزراع ومنها نقص مياه الرى فى نهايات الترع على سبيل المثال.	22	5.6
8	قلة توافر المطبوعات والنشرات الفنية الزراعية بالقدر الكاف وفى الوقت المناسب.	14	3.5
9	نقص العمالة والحراسة الموجودة بالمجالس الزراعية.	13	3.3
10	عدم كفاية التعديلات فى قانون المجالس الاستشارية منذ عام 1944 بما يواكب التغييرات الحادثة مما أدى إلى تقلص دوره .	12	3.0
11	وجود تقاوي غير مطابقة للمواصفات أحياناً فى منافذ البيع (المعارض) الخاصة بالمجالس .	12	3.0
12	عدم وجود حقول نموذجية للمجالس الزراعية لزراعة الأصناف الجديدة.	12	3.0
13	عدم إجراء الانتخابات لأعضاء لبعض المجالس الزراعية بالرغم من مرور خمس سنوات.	9	2.3

14	قلة وجود أنشطة زراعية بالمجالس الزراعية للقيام بها فى الوقت الحالى.	8	2.0
15	عدم وجود بعض الوسائل والمساعدات الإرشادية (داتاشو / أفلام / شاشات عرض ....ألخ).	8	2.0
16	البطء فى صرف الإعتمادات المالية لتمويل المشروعات التى تنفذها المجالس الزراعية.	5	1.3
17	تدخل الإدارة الزراعية فى أعمال المجالس الزراعية.	3	0.8
18	عدم توافر كوادر مدربة ومتخصصة من بين أعضاء المجالس لتصميم أو تنفيذ دراسات جدوى للمشروعات الزراعية المختلفة.	3	0.8
19	ضعف التعاون الإيجابي بين أعضاء المجالس الزراعية وبعضهم البعض.	3	0.8
20	تحويل رأس مال بعض المجلس الزراعية إلى اتحاد المجالس بالمحافظات أو القاهرة لسداد ديون هذه الاتحادات نتيجة سوء تنظيم وإدارة بعض المجالس الزراعية.	2	0.5
الاجمالى		**395**	**100**

جدول رقم 2 . التوزيع العددى والنسبى وفقاً للتدريب على أعمال المجالس الزراعية الاستشارية من وجهه نظر المبحوثين

التدريب على أعمال المجالس الزراعية الاستشارية	**عدد المبحوثين**	٪
لم يسبق تدريبه	140	92.1
ســبق تدريبه	12	7.9
الاجمالى	152	100

جدول رقم 3 . أسباب عدم انتظام الأعضاء فى حضور اجتماعات المجلس الزراعى الاستشارى من وجهة نظر المبحوثين

م	**أسباب عدم انتظام الأعضاء فى حضور اجتماعات المجلس**	**تكرار**	٪
1	بدل الجلسات (5 جنيهات) غير مجزى، وأحياناً لا يتم صرفه.	71	32.8
2	وقت الاجتماعات غير مناسب للأعضاء وانشغالهم بمصالحهم الخاصة.	42	19.4
3	عدم انتظام اجتماعات المجلس الشهرية، وعدم إبلاغ سكرتير المجلس الأعضاء بمواعيدها.	20	9.2
4	إحساس بعض الأعضاء بعدم أهمية المجلس الاستشارى الزراعى حيث لا يعتد بقراراته وتوصياته.	19	8.8
5	عدم تدريب الأعضاء بأهمية ودور واختصاصات المجلس الزراعى.	17	7.8
6	أغلب ما هو موجود فى جدول الأعمال غير جديد.	15	6.9
7	ضعف الموارد المالية للصرف على أنشطة المجلس الإرشادية والاجتماعية.	15	6.9
8	عدم وجود مقر دائم للمجلس الاستشارى الزراعى.	9	4.1
9	ضعف التزام الجهات ذات العلاقة بحل مشكلات المزارعين وخاصة مهندس الرى ومدير البيطرى ومدير بنك التنمية والائتمان الزراعى بالمركز.	9	4.1
الاجمالى		**217**	**100**

جدول رقم 4 . التوزيع العددى والنسبى للمبحوثين وفقاً للاطلاع على قانون المجالس الزراعية الاستشارية من وجهه نظر للمبحوثين

إطلاع المبحوثين على قانون المجالس	**عدد المبحوثين**	٪

لم يطلعوا	144	94.7
أطلعوا	8	5.3
الاجمالى	152	100

جدول رقم 5 . مستويات الموافقة على متطلبات تطوير المجالس الزراعية الاستشارية (إداريا، وتنظيميا، وتشريعيا) المدروسة من وجهه نظر المبحوثين.

متطلبات	**مستوى الموافقة**	**التكرار**	٪	**اجمالى درجة الموافقة**	**المتوسط**	**المتوسط** ٪
إدارية	مرتفع	138	90.8	3782	27.4	91.3
	متوسط	13	8.5	278	21.4	71.3
	منخفض	1	0.7	13	13	43.3
الاجمالى		152	100	4073	26.80	89.3
تنظيمية	مرتفع	132	86.8	2454	18.6	88.6
	متوسط	18	11.9	256	14.2	67.6
	منخفض	2	1.3	20	10	47.6
الاجمالى		152	100	2730	17.96	85.5
تشريعية	مرتفع	103	67.8	2183	21.2	88.3
	متوسط	47	30.9	775	16.5	68.8
	منخفض	2	1.3	18	9	37.5
الاجمالى		152	100	2976	19.6	81.7
اجمالى المتطلبات	مرتفع	132	86.8	8698	65.9	87.87
	متوسط	19	12.5	1049	55.2	73.6
	منخفض	1	0.7	32	32	42.7
الاجمالى العام		152	100	9779	64.34	85.79

جدول رقم 6 . ترتيب بنود متطلبات تطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة (إداريا، وتنظيميا، وتشريعيا) وفقا لمتوسطات درجة الموافقة عليها من وجهه نظر المبحوثين

م	العبارة	متطلبات تطوير المجالس الزراعية الاستشارية							
		موافق تماما		موافق لحد ما		غير موافق		المتوسط المرجح	المتوسط ٪
		تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪		
1	**المتطلبات الإدارية:** تدريب أعضاء المجالس الزراعية على أعمال وإدارة الجودة فى المجالس الزراعية.	128	84.2	17	11.2	7	4.6	2.80	93.3
2	توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى فى معارض/ منافذ المجالس الزراعية فى المواعيد المناسبة وبضمان الشركات الموردة.	121	79.6	28	18.4	3	2.0	2.78	92.7
3	تحسين ظروف وبيئة عمل المجالس الزراعية (مقر مستقل للاجتماعات – قاعات للتدريب والاجتماعات مجهزة بأجهزة لعرض البيانات – تليفون/ فاكس خاص بالمجلس.الخ).	121	79.6	24	15.8	7	4.6	2.75	91.7
4	زيادة اهتمام الإعلام الزراعى بالمجالس الزراعية لتنقل إلى المسئولين واقع هذه المجالس.	119	78.3	28	18.4	5	3.3	2.75	91.7
5	إيجاد آلية للتنسيق الحقيقى بين المجالس والجهات الممثلة فى عضويتها.	117	77.0	30	19.7	5	3.3	2.74	91.3
6	إيجاد نظام جديد للاتصال يكفل نقل البيانات والمعلومات بين المجالس واتحاداتها على كافة المستويات (شبكة معلومات داخلية Net Work) من خلال كمبيوتر مركزى للمجالس.	113	74.3	32	21.1	7	4.6	2.70	90.0
7	توحيد صور وأشكال المطبوعات المستخدمة فى إدارة أعمال المجالس الزراعية.	107	70.4	33	21.7	12	7.9	2.62	87.7
8	تفويض المجلس فى عمل التعاقدات مع الزراع الراغبين فى توفير مستلزمات الإنتاج وتسويق منتجاتهم من خلال المجلس الزراعى.	107	70.4	33	21.7	12	7.9	2.62	87.7
9	تغيير الآلية الحالية فى اختيار أعضاء اللجان الفرعية بالمجالس الزراعية لتكون بالانتخاب الحر المباشر، على أن يتضمن ذلك تحفيز الأعضاء بالشكل المناسب لتشجيع عملية الترشح.	101	66.5	37	24.3	14	9.2	2.57	85.7
10	التعاقد مع عمال وخفراء خاصين بالمجالس الزراعية على حساب أرباح المشروعات الخاصة بالمجالس.	91	59.9	41	27.0	20	13.1	2.47	82.3
	إجمالى المتطلبات الإدارية	1125	74.0	303	19.9	92	6.1	26.8	89.3
1	**المتطلبات التنظيمية:** استحداث إدارة للمعلومات بالتنظيم الإرشادي يكون من بين مهامها تجميع المشكلات التى تواجه المجالس الزراعية وتوصيلها لأجهزة البحث العلمى والجامعات لإيجاد الحلول المناسبة والسريعة لها.	112	73.7	33	21.7	7	4.6	2.69	89.7
2	تمكين العاملين الإرشاديين الميدانيين من القيام بأدوار فنية على درجة أعلى من التخصص داخل المجالس من خلال التدريب.	107	70.4	37	24.3	8	5.3	2.65	88.3
3	تغيير ثقافة المجالس الزراعية الحالية(كمنظمة إرشادية) وخاصة بين كبار العاملين بها حالياً.	102	67.1	39	25.7	11	7.2	2.60	86.7

تابع جدول رقم 6 . ترتيب بنود متطلبات تطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة (إداريا، وتنظيميا، وتشريعيا) وفقا لمتوسطات درجة الموافقة عليها من وجهه نظر المبحوثين

م	العبارة	متطلبات تطوير المجالس الزراعية الاستشارية							
		موافق تماما		موافق لحد ما		غير موافق		المتوسط المرجح	المتوسط ٪
		تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪		
4	أن تشارك الشركات الزراعية المعتمدة فى تمويل أنشطة المجلس الاستشارى الزراعى باعتباره منفذاً لكل ما هو نافع ومفيد من أفكار ومنتجات لهذه الشركات.	101	66.4	38	25.0	13	8.6	2.58	86.0
5	أن تشارك الجمعيات التعاونية الزراعية فى تمويل أنشطة المجلس الاستشارى الزراعي باعتباره محور ارتكاز لنشر كل ما هو جديد ومفيد للزراع على مستوى المركز الذى يعمل به المجلس.	96	63.2	37	24.3	19	12.5	2.51	83.7
6	قصر مدة دورة المجلس على خمس سنوات.	95	62.5	34	22.4	23	15.1	2.47	82.3
7	الاستفادة من اللامركزية لتعظيم أداء إدارة هذه المجالس.	91	59.9	40	26.3	21	13.8	2.46	82.0
	إجمالى المتطلبات التنظيمية	704	66.2	258	24.2	102	9.6	17.96	85.5
1	**<u>المتطلبات التشريعية:</u>** التوسع فى إدخال الخدمات الزراعية مدفوعة الأجر من خلال معارض المجالس الزراعي (بيع التقاوى والمبيدات والعسل والكتاكيت..... وخلافه).	97	63.9	37	24.3	18	11.8	2.52	84.0
2	مضاعفة المقابل النقدى للأعضاء مقابل حضور جلسات المجالس واتحاداتها.	96	63.2	38	25.0	18	11.8	2.51	83.7
3	إدخال الخدمات الإرشادية التعاقدية بشكل تدريجى من خلال المجالس الزراعية.	88	57.9	52	34.2	12	7.9	2.50	83.3
4	تمثيل جميع أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية الزراعية بالمركز لتوسيع قاعدة العضوية على أن يكون ذلك بالانتخاب الحر المباشر.	92	60.5	38	25.0	2	14.5	2.47	82.3
5	إعادة هيكلة المجالس الزراعية والفصل بين الأنشطة الإرشادية والأنشطة التجارية لخدمة المزارعين.	83	54.6	5	36.2	14	9.2	2.46	82.0
6	تنقية القانون الحالى رقم 30 لسنة 1944 من القرارات غير الفاعلة وغير المتوافقة مع القوانين الزراعية والصناعية والتجارية والتعليمية المعمول بها حاليا.	83	54.6	47	30.9	22	14.5	2.40	80.0
7	السماح للمجالس باستئجار مبانى من وزارة الزراعة كمخازن أو معارض لأنشطتها.	82	53.9	48	31.6	22	14.5	2.49	80.0
8	اعتبار المجلس الزراعى أحد روافد العمل الزراعى المتخصص للبورصة الزراعية، أو اعتباره عضواً فاعلاً بها مع استمرار تبعيته للإرشاد الزراعى.	80	52.6	43	28.3	29	19.1	2.34	78.0
	اجمالى المتطلبات التشريعية	701	57.6	358	29.4	157	13.0	19.6	81.7
	الاجمالى العام للمتطلبات	2530	66.6	919	24.2	351	9.2	64.36	85.8

جدول رقم 7 . تحليل التباين وحساب قيمة (ف) بين المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية فى المحافظات المدروسة من وجهه نظر المبحوثين

المتطلبات	مصادر التباين	درجات الحرية	مجموع مربع الانحرافات	متوسط مربع الانحرافات	قيمة " ف "
الإدارية	بين المجموعات	2	11.240	5.620	0.721
	داخل المجموعات	149	1161.438	7.795	
	المجموع	151	1172.678		
التنظيمية	بين المجموعات	2	9.094	4.547	0.922
	داخل المجموعات	149	734.669	4.931	
	المجموع	151	743.763		
التشريعية	بين المجموعات	2	13.650	6.825	0.802
	داخل المجموعات	149	1267.402	8.506	
	المجموع	151	1281.053		

جدول رقم 8 . تحليل التباين وحساب قيمة (ف) بين المتطلبات الإدارية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات التشريعية لتطوير المجالس الزراعية الاستشارية المدروسة وفقا لاختلاف المحافظات التى يتبعونها

مصادر التباين	درجات الحرية	مجموع مربع الانحرافات	متوسط مربع الانحرافات	قيمة " ف "
بين المجموعات	2	68.766	34.383	0.931
داخل المجموعات	149	5501.123	36.920	
المجموع	151	5569.888		

المراجع

1- الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى (1992)، المجالس الزراعية، قانون المجالس الزراعية الإستشارية واتحاداتها قانون 30 لسنة 1944، نشرة رقم 144، مركز الدعم الإعلامى للتنمية بالإسماعيلية.

2- الإرشاد الزراعى (1988)، المجالس الزراعية واتحاداتها، مطابع روز اليوسف، وزارة الزراعة، جمهورية مصر العربية.

3- الطنوبى، محمد عمر (1979)، " دراسة تحليلية للمجالس الاستشارية الزراعية بمحافظة الغربية " رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

4- الطنوبى، محمد عمر (1998)، " معجم المصطلحات الإرشادية الزراعية "، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

5- رزق، يونان لبيب، (2005)، تحقيق صحفى بعنوان: ديوان الحياة المعاصرة، صحيفة الأهرام، بتاريخ 3 فبراير.

6- زهران، يحى على (1993)، البرنامج الإرشادى الزراعى الإقليمى، " مدخل رابطة البرنامج "، معوقات استخدام المعرفة الزراعية، المؤتمر الأول للإرشاد الزراعى والتنمية الريفية، مركز الخدمات الإرشادية والاستشارية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان، 19 – 21 أكتوبر.

7- سلطان، السيد قنديل عوض (2000)، دور المجالس الاستشارية الزراعية فى العمل الإرشادى الزراعى بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

8- سلام، محمد شفيع (1992)، البحث ونقل التكنولوجيا والإرشاد والتدريب الزراعى فى جمهورية مصر العربية، الإصلاحات المؤسسية فى قطاع الزراعة فى جمهورية مصر العربية، الجزء الثانى، ندوة تحليل السياسات الزراعية فى جمهورية مصر العربية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

9- صالح، حسن محمد (2007)، تصور الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى لتحديث وتطوير الإرشاد الزراعى، هيكل ودور الإرشاد الزراعى فى ظل الإصلاح والتحرر الاقتصادى، المؤتمر الثامن للإرشاد الزراعى والتنمية الريفية، 27 – 28 نوفمبر.

10- عبد العال، محمد حسن (2006)، إصلاح الإرشاد الزراعى، مبادرات الإصلاح الإرشادى الزراعى فى مصر (تطبيقات ورؤى)، المؤتمر السابع للإرشاد الزراعى والتنمية الريفية، 28 – 29 نوفمبر.

11- عمر، أحمد محمد (1992)، الإرشاد الزراعى المعاصر، مصر للخدمات العلمية، القاهرة.

12- فرج، محمد عبد الجليل (2005)، مشاركة الزراع أعضاء المجالس الاستشارية الزراعية فى تحقيق أهدافها الإرشادية ببعض محاظات جمهورية مصر العربية، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى، المجلد التاسع.

13- كوكب، عبد المنعم عبد الرحمن (1998)، مستقبل العمل الإرشادى الزراعى فى ظل سياسة التحررالاقتصادى فى جمهورية مصر العربية, رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الزراعة، جامعة الأزهر.

14- محروس، فوزى نعيم (1995)، تقرير عن الإرشاد الزراعى فى جمهورية مصر العربية، مؤتمر مستقبل العمل الإرشادى الزراعى فى ظل نظام السوق الحر وموقع التعاونيات فيه، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان، 8 – 9 مارس.

DEVELOPMENT REQUIREMENTS OF AGRICULTURAL ADVISORY COUNCILS IN SOME GOVERNORATES OF EGYPT

MAHMOUD ISMAIEL ETTMAN , HESHAM M. M. SALEH

Agricultural Extension and Rural Development Research Institute, ARC, Giza

(Manuscript received 11 September 2011)

Abstract

The research aimed mainly at studying the current situation of the agricultural advisory councils, and to determine development requirements of these councils in some governorates of Egypt from the perspective of the respondents, and also to determine differences approval respondents average degrees on each of among these administrative, organizational, and legislative development requirements, as well as to determine differences among respondents total approval averages degrees studied development requirements according to the difference of their governorates.

A sample of councils were selected randomly from three governorates: El-behira, Sharika, and Sohag, the sample encompassed 22 agricultural advisory council represented 50.0% of the total number of these councils in the three governorates, and a sample of 152 respondents represent 23 % selected from the total members population.

Data were collected by personal interview using a pretested questionnaire during months of October and November of 2010. frequencies, percentages, weighted arithmetic mean, relative average and (F) test were used for analyzing the study data.

The main findings of this research could be summarized as follows:

1- There were many problems that cause the obstruction and incomplete performance of tasks or duties or functional activities of the studied agricultural advisory councils as required such as: lack of agricultural inputs in the sales outlets, limited financial resources, lack of a cash allowance for council members to attend periodic meetings and the Irrelevance of the recommendations submitted by the councils and the weakness of its members training in administrative.

2- The vast majority of respondents (92.1%) have not obtained any training on tasks and activities of agricultural advisory councils.

3- There were many causes of agricultural advisory council members irregularity to attend meetings of studied councils such as: 5 pounds as a cash allowance for council members not enough and sometimes not paid, meeting time is not appropriate for members and usually their preoccupied with their own interests and irregular council monthly meetings and the secretary not to inform about meeting time.

4- The most of the respondents have not read the agricultural advisory councils low No. 30 of 1944, with a rate of 94.5%.

5- The overall level of total respondents approval on studied development requirements was high, As well as the general level of approval on each of administrative, organizative and legislative requirements for developing these councils which were high also.

6- There were no significant differences among respondents approval average degrees on each of administrative, organizative and legislative studied developing requirement.

7- There were no significant difference among respondents total approvals averages degrees on studied development requirement according to their governorates.